الباب الأول

فى أصول البحث عن مصر

ـ ١ ـ

لماذا التوهان ؟

البحث عن مصر ـ المرّة تلو المرّة

البحث عن مصر فى مطلع هذا القرن الجديد، ستون عامًا بعد أيام الثورة المصرية عام ١٩٤٦، يصطدم بجو غامض يطرح بعناد سؤالاً ملحًا: لماذا الضياع؟ من نحن؟ وإلى أين؟ إنّ التنقيب عن الظاهرة المصرية فى عالم اليوم، يتم فى مطلع مرحلة تغيير العالم وبدايات صياغة عالم جديد بدأنا نستشعِر خطاه بقوة وإيقاع يتزايدان بشكل ملفت، من آسيا الشرقية إلى أمريكا اللاتينية، مرورًا من بزوغ حماس، وإصرار المقاومة فى العراق وفلسطين على كسر العدوان، وكذا وقفة إيران الشامخة المصرة على السيادة والعزة.

لسنا وحدنا فى «القرية الواحدة» التى يقولون إنها حلّت محلّ الأمم والقوميّات والثقافات والحضارات فى عصر «نهاية التاريخ». لسنا وحدنا ـ بطبيعة الأمر ـ ولكنّنا، معشر الناس الّلى تحت ـ المطحونين ـ وكذا الناس الّلى فوق أدعياء الريادة، نستشعر شيئًا غامضًا وكأنّنا وحدنا، أو لعلّنا فى متاهة. وفى هذا الجوّ، تتصاعد مفاهيم وعبارات هذه المرحلة المطحونة المعاصرة من تاريخ الوطن، ومن بينها «الضياع» و«التوهان» و«فقدان الاتّجاه». الحزن يعمّ، يجمع قلوب الشعب، بينما قالوا إنّ الشعب مفكّك لا يجتمع على شىء اللّهم إلا الانتفاع. ثمّ، تأتى ساعات الفوز فى كأس الأمم الإفريقية ٢٠٠٦، وإذا بنفس الشعور العارم يجمع قلوب المصريين. عب الأمة إذن بخيره لم يفرّط فى صدق مشاعره، رغم تباين الأحداث، ما زال يتجاوب بشكل جماعى بكل ما يصيب الأمة أو يفرج عنها، مؤكدًا بذلك أنّه حقيقة ـ كما كان دومًا ـ «بيت من لحم»، وهى العبارة التى وصف بها مصرنا رائد القصة المصرية فى

القرن العشرين يوسف إدريس، فى كلمات لا نذكر أنّها وردت فى وصف الشعوب الأخرى، وكأنّها وقف على سلالة بناة الأهرام والكرنك حتى السد العالى.

موجات التوهان ـ أو بعبارة أدقّ: التتويه ـ أغرقت جريمة العبّارة السلام ٩٨ بعد سلسلة العبّارات وعلى متنها ألف من المصريين الضحايا، ومن قبلها مسلسل احتراق قطار الصعيد، ومسرح بنى سويف ـ ضحايا الفوضى المجتمعية العارمة الناتجة عن تفكيك المجتمع المصرى، وانصراف الدولة عن مسئوليّاتها المركزية فى كافة مجالات حياة الشعب منذ ١٩٧٣ لا سؤال عنها ولا إدانة ولا عقاب، دعنا من المحاسبة السياسيّة ـ بينما يتحوّل انتصارنا فى كأس إفريقيا إلى ما يشبه الملحمة، يحتفل بها الإعلام، بل وحتى مجلس الشعب، كما لو كان حقيقة عبورًا ثانيًا بعد عبور أكتوبر.

العالم يتغير على عدّة محاور، وكلّها تتشابك فى اتّجاه رفع شأن الأمم والشعوب المهمّشة منذ نظام القطيعة الثنائية الغربية عام ١٩٩٠، بينما تضعف مكانة دولة الهيمنة التى فقدت القسط الأكبر من تأثيرها المعنوىّ واحترام العالم فى مسلسل التعذيب والعجز العسكرى والتراجع الاقتصادى تحت وطأة الديون.

مصر فى قلب العاصفة، ما دام أنّ التحول عمليّة جدليّة تاريخيّة هائلة لا تعرف السكون ولا السكينة. ورغم هذا يسود فقدان الاتّجاه ويعمّ التوهان، بل وتعود السلبيّة السياسية إذ يشتدّ الحصار بغية إجهاض الحراك الشعبى الوطنى الذى هزّ أركان الظلم والطغيان فى مصر عام ٢٠٠٥، ولفت أنظار العالم أجمع إلى طاقات شعب مصر الهائلة من أجل الاستقلال والحريّة والديمقراطية وحقوق الإنسان والشعوب.

كيف يكون البحث عن مصر ـ إذن ـ فى قلب هذه الأوضاع الغامضة المتردية؟ أفلا يجدر بنا ـ أولا وقبل كل شىء ـ أن نسعى إلى البحث عن أسباب هذا الركود، بل والتردّى الذى كاد يصل إلى درجة الاختناق؟ وإن كان الأمر كذلك من حيث المنهج العقلانىّ المعمول به فى الديار، وكذا بين الأمم، يصبح لزامًا علينا أن نتساءل بإصرار، الموجة تلو الموجة من مستويات التساؤل: كيف يمكن الوصول إلى الجذور بوصفها الأسباب التكوينيَّة لما تحياه مصر اليوم؟ المنهج العقلانىّ المعروف بين الناس إنّما هو: الرجوع إلى تاريخ تطوُّر مجموعة العوامل التى صاغت الموقف الحاضر، إذ تكشف لنا

المسيرة التاريخيّة كيف تمت صياغة هذه العوامل التكوينيّة، وعبر أية قنوات حفرت مسيرتها، بحيث أصبحت قاعدة واقعية مؤثّرة لِما نشهده ونحياه اليوم.

المسيرة التاريخيّة، وكذا الصياغة التاريخية تقتضى أن يعى الباحث ـ ومن حوله عموم الناس ـ كيف كانت الأمور، وأين كانت بؤر التلاحم، وكذا أسباب التفجير؟ ثمّ ما هى القوى والعناصر الفاعلة عبر المسيرة التاريخيّة المعاصرة؟ أسئلة واجبة، ومنهج قويم دون جدال، وإذا به يقودنا إلى ساحة واسعة من بهتان المعالم، وضياع ذاكرة التاريخ، وتقطّع المسيرة الجدليّة للمجتمع والأمّة منذ عدّة عقود. وكأنّنا ـ إذ نبحث عن التوهان والضياع ـ نصل إلى ساحة متقطعة تكاد كبرى معالمها أن تنزوى، بينما تظلّ عوامل تكوينيّة أخرى مهمّشة أحيانًا إلى حدّ التغييب.

البحث عن مصر فى هذه المرحلة القاسية يجعل لزامًا علينا إذن ـ أولا وقبل كلّ شىء ـ أن نعى من وكيف كنا؟ وكيف ولماذا تم التّحول إلى ما نحن عليه؟ أى الإجابة على السؤال الذى طرحه المفكر الوطنى الرائد الدكتور جلال أمين فى كتابه الفاتح عام ١٩٩٨ «ماذا حدث للمصريين؟».

من هنا ـ إذن ـ نبدأ تدوين هذا المدخل المتواضع لمسألة الوطنيّة فى وطننا المصرى فى مطلع القرن الواحد والعشرين، وعلى وجه التحديد فى بداية شتاء عام ٢٠٠٦.

فبراير ١٩٤٦ ـ ستون عام

ستّون عامًا مضت على وقفة شباب مصر يوم ٢١ فبراير عام ١٩٤٦ يعلن الثورة الوطنية الشعبيّة ضدّ الاحتلال والتبعيّة والانكسار. ستّون عامًا مضت على علامة سنة ١٩٤٦، تجمّعت فيها خيوط الفكر والعمل على اتّساع الحركة الوطنيّة كلّها أو تكاد، متّخذة شكل الجبهة الوطنيّة المتحدة بقيادة شباب مصر من الطلبة والعمال، وفى مقدمتهم طلائع مختلف فصائل الحركة التقدميّة المصرية، حول الحركة الشيوعية المصرية، وشباب الوفد، واتحادات نقابات عمّال مصر.

ستون عامًا مضت على بدء ثورة مصر التى استطاعت أن تشلّ سياسات حكومات الأقلية والتبعيّة فى عصر الاحتلال، وفتح الطريق أمام قيادة شعبيّة وطنيّة تقدميّة كان

فى مقدورها أن تحقّق برنامج «أهدافنا الوطنية» الذى وضعه شهدى عطية الشافعى، وعبد المعبود الجبيلى من قاعدة «دار الأبحاث العلمية»، وهى المبادئ الّتى ألهمت حركة «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» من انتخابها فى فبراير سنة ١٩٤٦، حتى حلّها مع جملة الصحف ودور النشر والنوادى الثقافية والسياسيّة الوطنية يوم ١٠ يوليو ١٩٤٦ بقرار إسماعيل صدقى باشا رئيس الوزراء، رئيس اتحاد الصناعات آنذاك، الذى رأى فيها ما أسماه «المؤامرة الشيوعيّة الكبرى»، وهو الاتّهام الذى رفضه قضاء مصر بشكل حاسم.

من ١٠ يوليو ١٩٤٦ الذى استهدف الطليعة الثوريّة للحركة الوطنيَّة إلى حريق القاهرة على أيدى تنظيمات ظلاميّة، وفى غياب المسئولين المُتعمّد فى ذلك اليوم الأسود، يوم الجمعة ٢٦ يناير، ١٩٥٢ تمّ تقسيم فلسطين العربيّة بقرار الجمعيّة العموميّة لهيئة الأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٤٧، واندلعت حرب فلسطين الأولى التى مكّنت العصابات الصهيونيّة المسلّحة المدعومة من الغرب من إقامة الدولة اليهوديّة على أرض فلسطين بعد طرد معظم سكّانها الأصليين. هكذا اكتمل مخطّط تقويض أركان الحركة الوطنيّة المصريّة وطليعتها الثوريّة على أيدى الإمبريالية والصهيونيّة مع الرجعية المحلية بعد الحرب العالمية الثانية ـ ضربة وجّهت إلى قلب العالم العربّى والشرق الأوسط ودائرة المتوسّط من المغرب إلى جنوب غرب آسيا على حدود إيران ـ الهند.

وقد تلا هذه الضربة الاستباقية الكبرى بعد الحرب العالميّة الثانية من اندلاع موجة من الانقلابات أدّت إلى قيام أنظمة بقيادة قطاعات ثائرة من القوّات المسلّحة فى مصر وسوريا والعراق والأردن واليمن والسودان، مصحوبة بظهور موجة الوحدة العربيّة خاصة بقيادة حزب «البعث» وحركة «القوميّين العرب»، بينما اتّسع انتشار الإسلام السياسى ـ بدءًا من حركة الإخوان المسلمين فى مصر ـ بين القطاعات الشعبيّة اتساع على ساحة العالم العربى.

حريق القاهرة، عاصمة المحروسة أمّ الدنيا، كان فى حقيقة الأمر إحراق الثورة المصريّة فى الصميم. استمرّت مصر، وكذا استمرّت محاولات فتح الثغرات وشقّ قنوات تواصل الثورة رغم تردّى الأوضاع بشكل جذرى. وبالفعل ـ ورغم شهور الأحكام العرفية بدءًا من حريق القاهرة ـ استطاع تنظيم «الضباط الأحرار» أن يحقّق

انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، معلنًا بدء الثورة ، ثمّ ـ وعلى التوالى ـ إلغاء أو تغييب تاريخ الثورة المصريّة قبل حريق القاهرة ، ثمّ تغييب تاريخ مصر منذ تولّى محمّد على منذ ١٨٠٥ ، حتى يوليو ١٩٥٢ ، واصفًا هذه المرحلة بأنها « العهد الغابر » ثم تتالت موجات إقصاء تاريخ مصر ، بدءًا من بهتان التاريخ الحديث منذ الفتح الإسلامى حتّى محمد على ، ثمّ إلغاء مرحلة مصر القبطية إلى حد تغييب ٥٠ قرنًا من حضارة مصر الفرعونيّة الشامخة ، إلى أن تصاعدت مفاهيم العروبة والأمّة العربيّة والقوميّة العربيّة حتّى زال اسم « مصر » منذ الوحدة مع سوريا عام ١٩٥٨ حتى نهايتها عام ١٩٦١ ، وقد تحوّلت أم الدنيا إلى « الإقليم الجنوبى » .

عملية تاريخية شديدة التناقض جمعت بين القضاء على الطبقة الوسطى المصريّة بكافّة أجنحتها السياسيّة ومدارسها الفكريّة ، وكذا كبرى المؤسسات الوطنيّة ، بل وإعدام القياديين النقابيّيْن الشهيديْن الخميسى والبقرى دون ذنب فى خريف ١٩٥٢ من ناحية ، مع إنجازات وطنيّة كبرى بدءًا من تأميم قناة السويس حتى إقامة صرح صناعة شامخة وقوّات مسلّحة استطاعت أن تتخطّى نكسة ١٩٦٧ ، حتّى جاء يوم عبور أكتوبر عام ١٩٧٣ ، وفى قلب هذا كلّه بناء السّد العالى الذى صان استمرار حياة المصريين صيفا شتاءً ، وأتاح لمصر الطاقة والكهرباء وانتظام الزراعة. عملية هائلة اتسمت بالجمع بين الإنجازات الشامخة وتفتيت طاقات الثورة المصرية المتقدة قبل حريق القاهرة ، خاصّة فى مجالات العلم والتعليم وتكوين الكادر رفيع المستوى. المجتمع المصرى كان من حقّه أن يصبو إلى النهضة. وفى قلب هذا كلّه ترتفع قامة جمال عبد الناصر الذى شهدنا له يوم وفاته بأنه « الباعث المطعون لمصر الناهضة » ، والذى كان وسيظلّ رمز ثانى كبرى محاولات إقامة معانى القوّة والتحديث لوطننا المصرى بعد المحاولة الكبرى الرئيسة الأولى التى قادها محمّد على لتحقيق نهضة حضاريّة شاملة فى مطلع القرن التاسع عشر ، أكثر من نصف قرن قبل صحوة كبرى دول الشرق الحضارى فى اليابان والصين وإيران وتركيا ، والهند ، وهو ما غيّبته ثقافة الأميّة وإعلام احتفاليّات العلاقات العامّة عن وجدان شعبنا المصرى.

عبقرية المكان الجيوسياسية

إذن : من أين التوهان؟ كيف نفسّر حالة الركود ، الجمود ، هذا المزيج المحبط من

العجز والضياع وانعدام الرؤية؟ فى محاولة الإجابة على هذه التساؤلات الحيويّة المصيريّة بالنسبة للوطن الجريح المحاصر تحتاج إلى جهد جماعى لطلائع الفكر والعمل المُنغَمِسة فى إيقاع الشارع المصرى، والمستشعِرة بالتالى لمعاناته وأحلامه الدفينة. ولعلّ واجب الانضباط وكذا التواضع يجعل لزامًا علينا أن نركز أضواء التحليل الكاشفة على عدد من المحاور ـ المداخل ـ بحيث يمكن أن نتقدّم بخطى حثيثة، دون تردّد، وكذا دون مصادرة من جوهر المسألة المصرية فى هذا القرن الجديد الذى نحياه، والذى هو أيضًا اللحظة التاريخية لانتقال نظام العالم من أجيال المركزة الغربيّة منذ القرن السادس عشر حتّى منتصف القرن العشرين إلى نظام عالمىّ جديد بدأ يمسك فيه الشرق الحضارى بمفاتيح المبادرة التاريخيّة، وقد كاد الإجماع يتحقّق حول إدراك أنّ مركز هذه المبادرة التاريخيّة بدأ من دائرة الأطلنطى إلى دائرة الصين ـ المحيط الهادئ.

المكان، ثم اللحظة التاريخيّة

المكان مألوف، ما دام هو الذى يحيا شعب مصر فى رحابه منذ القدم. ولكنَّما تحديد خصوصيته تجلى بشكل ساطع على أيدى أجيال متعاقبة من مفكرى مصر وعلمائها منذ صحوة مصر فى عصر محمد على حتى عبور أكتوبر ١٩٧٣: يذكر الوطنيون فى بلادنا سجلا حافلا: إبراهيم باشا، سليم حسن، حسين فوزى، صبحى وحيدة، إبراهيم عامر، حتى جمال حمدان، الذى توج المسيرة بعمله الموسوعى «شخصيّة مصر، دراسة فى عبقريّة المكان». «مصر هبة النيل» كما أدركها كبير مؤرخى اليونان هيرودوتس فى القرن الخامس قبل الميلاد. ولكنّها ـ وفى الوقت نفسه ـ تتواجه فى تقاطع قارّات ثلاث (إفريقيا، أوروبا، آسيا) وتلاقى دائرة المحيط الأطلنطى والبحر المتوسط مع المحيط الهندى والمحيط الهادى عبر البحر الأحمر، ثمّ فوق هذا أو ذاك كانت مهد فلسفة التوحيد والإيمان بالحياة البَعديّة منذ أخناتون و«كتاب الموتى» ومن أرضها وفى دائرتها انطلقت الأديان السماويّة الثلاثة منذ موسى وإبراهيم على أرض سيناء، ثمّ عيسى المسيح من أرض فلسطين، ثمّ محمد رسول الإسلام من قلب الجزيرة، عليهم جميعًا السلام.

وهكذا أصبحت مصر ـ من حيث عبقريّة المكان ـ تقع اليوم فى قلب منطقة تلاقى

المسيحيّة فى الغرب أساسًا، والإسلام من المغرب إلى جنوب آسيا، حيث تلتقى الدائرة الإسلامية بدائرة الحضارة الصينيّة الكونفوشيّة.

وقد كانت مصر منذ نهاية القرن الثامن عشر ساحة الصراع بين الدول الاستعمارية الكبرى، إنجلترا وفرنسا من نهاية القرن الثامن عشر، على امتداد القرن التاسع عشر، ثمّ إنجلترا وفرنسا ضدّ أعدائها فى الحرب العالميّة الأولى، حتّى أصبحت مركز قيادة ثانى كبرى جبهات الحرب العالميّة الثانية فى الشرق الأوسط بقيادة بريطانيا جنبًا إلى جنب مع الساحة الرئيسية فى الاتحاد السوفييتى بقيادة ستالين، وقد لحقت بهما جبهة المحيط الهادى فى المرحلة الثانية من الحرب العالميّة الثانية. وكذا كان من نتائج نظام القطبية الثنائية الغربية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى الأسبق بين ١٩٤٥ و١٩٩١ أن انحازت مصر إلى التحالف مع الاتّحاد السوفييتى تمكينًا لثورتها الوطنية من بناء السدّ وتصنيع مصر، وإقامة قواتها المسلّحة على أرفع مستوى حتّى عبور أكتوبر. هكذا تبدو للمؤرخ علامات تاريخ عبقريّة المكان دون تغيير ولا مبالغة. وهى تفرض ــ فى المقام الأول ـ إدراك الأهمية المركزيّة الغربية بكل معانى الكلمة، والأشد خطورة وخطرًا لمصر المعاصرة على ساحة الجيوسياسة، وهى التى تحدّد خطط وإيقاع ونوعيّة تحرّكات الجيو ـ إستراتيجية العالميّة فى مطلع القرن الـ٢١ ـ وإن كان البعد التاريخى بدأ يدخل تطورًا هامّا على هذه الصورة.

البعد التاريخى فى عصرنا يملى علينا أن ندرك بدرجة عالية من الدقّة العلمية خصوصيّة اللحظة التاريخيّة التى تميّز حركة العالم فى عصرنا تجاه المستقبل.

النظام العالمى الذى مارسه جيلنا من المصريّين هو الذى تشكّل منذ القرن السادس عشر عندما تجمعت ثروات وموارد دوائر الشرق المحيط، وخاصّة القارة الإفريقية والدائرة العربيّة الإسلاميّة حول البحر المتوسط، وكذا أمريكا الوسطى والجنوبيّة اللاتينيّة، بين أيدى ـ وفى قبضة ـ فئات الطبقة الرأسمالية الجديدة فى أوروبا الغربية. هكذا كانت ثمرة عصر الاكتشافات البحرية الأوروبية الكبرى التى انطلقت من موانئ البرتغال وإيطاليا وإسپانيا تجاه الشرق منذ القرن الخامس عشر، وكان الشرق عندئذ يتخذ صورة ما أطلقوا عليه «كاثاى» ــ أى الصين ــ وقد تصوّروا أنه ساحة الخيرات والأحجار الثمينة، وثرواث الزراعة بشكل أسطورى، ولكنّهم ــ أى كبار المكتشفين

الغربيين ـ وصلوا تجاه الغرب إلى أمريكا الوسطى والجنوبيّة، ثمّ أحاطوا بجنوب القارّة الإفريقية فى رحلتهم شرقًا حتى جنوب آسيا، ولم يصلوا الصين إلا فى القرن السابع عشر، وأخيرًا اليابان فى القرن الثامن عشر. كان هذا هو النظام الذى أقرته معاهدة وستفاليا (١٦٤٧) ثم ڤيينا (١٨١٥) التى أقامت منظومة الدول الوطنية فى أوروپا، بينما أصروا على تسمية العالم المحيط ـ أى ساحة الشرق الحضارى الهائلة بين المحيط الأطلنطى والهندى جنوبًا والهادى شرقًا عبر قارة آسيا الكبرى ـ على أنه عالم تجمعات اثنيّة وعرقيّة متخلّفة لا مكانة لها فى عالم الأمم «المتحضرة». كانت هذه هى المرحلة التى سمح فيها تراكم ما أسميناه «فائض القيمة التاريخى» بين أيدى مجموعة من دول أوروپا الغربيّة أن تفرض مكانتها مركزًا للعالم (المركزة الأوروپية، ثم الغربية بعد اتساعها إلى أمريكا الشمالية فى القرن الثامن عشر) التى اعتبرت أن القارّات الثلاث: آسيا ـ إفريقيا ـ أمريكا اللاتينية تكون عالم البرابرة المتخلفين، الذى اتخذ فى النصف الثانى من القرن العشرين تسمية «العالم الثالث» («الأول» أمريكا وأوروپا، أى دائرة حلف الأطلنطى، فى مقابل «الثانى» أى الاتحاد السوڤييتى الأسبق ومجموعة الدول الاشتراكيّة فى أوروپا الشرقيّة).

ما قبل «النظام العالمى» ـ وما بعده

ما قبل وما بعد هذا النظام العالمى غير واضح فى أذهان شعوب العالم العربى. خمسون قرنًا قبل الميلاد قامت حضارة مصر الفرعونيّة الكبرى من ناحية فى توازٍ مع الحضارة الفارسية العظيمة على جوار حضارة ما بين الرافدين. هذا بينما احتلت الحضارة الصينيّة نفس المقام فى دائرة شرق آسيا. ضعفت حضارة مصر الفرعونية، وتشعبت حضارة ما بين النهرين، بينما انطوت الحضارة الفارسيّة مؤقتًا. هذا بينما برزت حضارة يونان فى القرن الخامس قبل الميلاد، ثمّ تلتها إمبراطورية روما العظيمة على الضفّة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط، وانطلقت جيوش الإسكندر وقيصر إلى مصر والشام وبلاد الفرس والهند والسند ـ وقد تلتها موجة توسع إمبراطوريّة روما المسيحيّة الكاثوليكية فى أوروپا الغربية، حتى دخلت القارة الأوروپية فى «العصور السوداء» بين انحدار إمبراطورية روما حتى عصر النهضة (من القرن الخامس حتى بداية

القرن السادس عشر)، بينما انطلقت الرسالة المحمدية كالبرق منذ القرن السابع الميلادى حتى أصبحت ثانى أكبر دوائر الشرق جنبًا إلى جنب مع حضارة الصين، وأقامت نهضة مشرقة فى الأندلس، واتجهت إلى قلب فرنسا حتى انكسار بواتييه عام ١٤٩٢.

إلى هنا وهذه الأمور ـ أو بعضها ـ مألوف

ولكنّما الغموض يحيط ببزوغ بوادر قوى جديدة على الساحة العالميّة منذ نهاية الحرب العالميّة الثانية. موجة الحركات والثورات والحروب التحريريّة والوطنيّة فى الشرق، التى كان لمصر مكانة مرموقة فى ريادتها ـ جنبًا إلى جنب مع الصين وإندونيسيا وبورما والهند وكمبوديا وغانا خاصة وهى الحركة التى أعلنت معالم العالم الجديد فى مؤتمر باندونج الأفروآسيوى التاريخى فى أبريل ١٩٥٥، رافعة شعار المبادئ الخمسة التاريخية التى أعلنها شوإنلاى رئيس وزراء الصين لأول مرة عام ١٩٥٤: مبادئ التعايش السلمى والاحترام المتبادل لكل الدول فى حدودها، عدم التدخل فى شئون الدول الأخرى، عدم الاعتداء، التعايش السلمى خاصة..

وفى هذه المرحلة اتصلت كبرى ثورات التاريخ العالمى قاطبة، ألا وهى ثورة تحرير الصين ـ خُمس المعمورة ـ بعد قرن من التحركات الشعبيّة السياسيّة والمسلّحة المتتالية منذ ثورة تايبينج (١٨٥٠ ــ ١٨٦٤) الكبرى، وذلك بقيادة الحزب الشيوعى الصينى حول رئيسه التاريخى ماو تسى تونج وصحبه ليوشاوشى وشوإنلاى وشوته، إذ تمّ إعلان جمهوريّة الصين الشعبية يوم الأول من أكتوبر عام ١٩٤٩ فى ميدان السلام الدائم فى العاصمة بكين، بعد ملحمة «المسيرة الطويلة» التى خططت معارك جيش الفلاحين والعمال والمثقفين، وكذا أبناء الأشراف الوطنيين من جنوب شرق الصين حول شانجهاى إلى الداخل عبر الجبال حتى الاستقرار فى مغارات بلدة ينان سبع سنوات، ومنها انطلاق جيش تحرير الشعب الصينى إلى العاصمة.

ثم قامت حرب التحرير فى كوريا، التى احتفظت بكوريا الشماليّة قاعدة لها رغم الحرب التى شنتها القوات الأمريكيّة باسم هيئة الأمم المتحدة (١٩٥٠ ـ ١٩٥٣).

وفى جنوب الصين اندلعت ثورة التحرير وحروبها فى ڤيتنام ومعها كمبوديا ولاوس، واستطاعت أن تقهر جيش احتلال فرنسا، ثم جحافل الجيش الأمريكى فى

حرب دامت ربع قرن (١٩٤٦ ـ ١٩٧٥) بقيادة الرئيس هو شى وصحبه منه وعبقرية المارشال فونجيين جياب. اتّسع نطاق المعارك بقيادة الأحزاب الشيوعيّة فى ماليزيا وبورما وإندونيسيا، ثمّ انتقلت إلى القارّة الإفريقية حتّى أنجولا وموزمبيق فى تحالف مع تراث نكروما فى غانا ولومومبا فى الكونغو ومانديلا فى جنوب إفريقيا. وعلى الضّفة الأخرى من المحيط الأطلنطى تحرّرت كوبا بثورة وطنيّة انتقلت إلى الخيار الشيوعى برئاسة فيدل كاسترو، وأقامت أوّل دولة اشتراكية فى الأمريكتين، وقد انتقل صداها إلى منظومة القيادات الوطنيّة والتقدميّة التى عمّت أكثر من ٨٠٪ من شعوب أمريكا اللاتينيّة، وفى مقدمتها فنزويلا بقيادة شافيز، والبرازيل برئاسة فارجاس ثم لولا داسيلفا حتّى عودة بوليفيا إلى سكانها الأصليين وشيلى إلى الاشتراكية، رغم القضاء على محاولة الرئيس الليندى الأولى (١٩٧٠ ـ ١٩٧٣).

لم تكن دائرة العالم الإسلامى والعربى فى منأى: قامت الثورات والحروب التحرريّة فى مصر والشام والجزائر والعراق واليمن، ثم إيران حول وجود جمال عبد الناصر وأحمد بن بيلا، وزعماء القوميين العرب والبعثيين فى سوريا والعراق، وكذا محمد مصدّق، وآية الله روح الله الخمينى، وفى قلب الساحة القومية الثائرة كلّها انتفاضة شعب فلسطين الباسلة بقيادة ياسر عرفات. ساحة واسعة جمعت بين الطبقات الوسطى الوطنيّة وطبقات الفلاحين والعمّال يدًا فى يد مع الجيوش الوطنيّة وطلائع الإسلام السياسى. أقام الغرب الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨ فى قلب العالم العربى والإسلامى لتكون القاعدة الإسترتيجية والتكنولوچيّة لتكسر هذه الموجة التحريريّة الثوريّة تهدّدها ليل نهار بالسلاح النووى والإستراتيچى التكتيكّى المتأهب. وما أن عبرت جيوش مصر وسوريا فى أكتوبر عام ١٩٧٣، حتّى انفرد الغرب باستمالة القيادة المصريّة إلى اتفاقية كامپ ديڤيد عام ١٩٧٨، بداية انكسار الثورة فى عقر دارها، ومحاولة تغييب الدولة العربيّة الرئيسية لإضعاف التحرّك فى القلب، وقد تلا ذلك إثارة الحرب بين العراق وإيران، ثمّ الحرب العدوانيّة الأولى ضدّ العراق عام ١٩٩١، ثم ـ وبعد فرض الحصار الخانق على شعب العراق سنوات ـ انطلاق «حرب التدمير والترويع» الأمريكية، بإيعاز القوى الصهيونيّة المتمركزة فى قلبها، ومشاركة بريطانيا وبعض الحلفاء لتدمير قوى العراق الحيّة فى كافّة المجالات السياسيّة والعسكريّة

والاقتصاديّة والثقافيّة، وتفتيت وحدته إلى دويلات عرقيّة مرتقبة ـ المخطّط الذى بدأ ينتقل اليوم إلى لبنان لمحاصرة سوريا الشقيقة، بهدف إجهاض قوة إيران الطالعة، بشكل مباشر. هذا بينما حدّد المخطّط الإستراتيجى الأمريكى بالاستناد إلى منظمة حلف شمال الأطلنطى هدفًا تاريخيًّا حضاريًّا بعيد المدى، ألا وهو: القضاء على بوادر صعود أى مركز عالمى جديد، بعد تفكيك الاتّحاد السوفييتى الأسبق، وذلك على ساحة «الكتلة الأرضيّة» الآسيوية تجاه أوروبا، وفى قلبها وفى طليعتها الصين الجديدة، ومن حولها دائرة آسيا الشرقيّة من سيبيريا وكوريا واليابان شمالا حتى إندونيسيا جنوبًا.

مدخل إلى تغيير العالم

اللحظة التاريخيّة التى يحياها العالم فى مطلع القرن الواحد والعشرين الميلادى إنّما هى على وجه التحديد لحظة تغيير العالم، أى بداية تفكّك النظام العالمى القائم حتّى الحرب العالميّة الثانية منذ القرن السادس عشر، عصر المركزة الغربيّة حول أوروبا أولا، حتّى اتّساع الدائرة وانتقال مركز القيادة إلى الولايات المتّحدة من نهاية القرن الثامن عشر حتّى بداية القرن العشرين. وفى مقابل ذلك، وفى تداخل جدلى معه يزداد تشابكًا وتوترًا منذ سنوات صعود الصين ـ أو على حدّ تعبيرها «الصعود السلمى» لـ«مجتمعها المتناسق» ـ نصف قرن بعد صعود اليابان، وكذا صعود دائرة آسيا الشرقيّة وامتدادها إلى جنوب ووسط آسيا حيث يحيا ثلثا البشريّة، بشكل مضطرد وبإيقاع متزايد لنسبة التنمية السنة بعد السنة، هذا بينما عمّت الصحوة القوميّة التوجّه الاشتراكى الغالبية العظمى من ساحة وبلدان أمريكا الوسطى والجنوبية اللاتينية. وكذا تحاول أوروبا الغربيّة أن تحقّق صيغة من الوحدة تمتدّ من السوق المشتركة، إلى سياسة خارجية متميّزة إلى حد ما. وقد برزت روسيا القومية العريقة وريثة الاتحاد السوفييتى بقيادة بوتين بعد تفكك الاتحاد السوفييتى عام ١٩٩١، حتى بدأت تستعيد مكانة الدولة الكبرى مستندة إلى صحوة قومية عارمة، وإعمال ما تمتلك من موارد هائلة من النفط والغاز، وكذا الصناعات العسكرية، بينما تصاعدت أهمية دول وسطى فى الساحة الآسيوية ـ الأوروبية، وخاصة الهند وإيران وتركيا وألمانيا. هذا بينما انغمست القوى الضاربة

العسكرية الأمريكية فى مستنقع العراق الدامى بفضل مقاومة شعبها وكوادر جيشها الباسل. ومن خلال هذه الموجة العارمة من التقلّبات غير المرتقبة من حكماء الغرب المتمركزين فى منظمة حلف شمال الأطلنطى منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين، انتشرت رائحة انحطاط المكانة المعنويّة وبالتالى التأخر السياسى للولايات المتّحدة التى لم تعد فى مقام يُمكِّنها أن تكون الآمرة الناهية لحلفاء كبار ومتوسطين انتشر التردّد والحذر بين صفوفهم· وكأنّنا نحيا ـ بعد خمسة وعشرين قرنًا من الزمن ـ تحقيق مخطط صون تزو، كبير مفكرى الصين فى مجالى الإستراتيجية والجيوسياسية، فى رسالته المركزية على صفحات «فن الحرب» (القرن الخامس ق.م):

«...إن تحقيق مائة نصر فى مائة معركة ليس ذروة البراعة، وإنما ذروة البراعة هى إخضاع العدو بدون قتال.

إذن فما هو ذو الأهمية الأولى فى الحرب إنما هو الهجوم على إستراتيجية العدو...».

بدءًا من هذه المكانة فى قلب أشد بؤر العالم الجيوسياسية ــ وبالتالى الجيوإستراتيجية خطورة ـ وفى اللحظة التاريخيّة بالذات، التى انطلقت فيها القوى الفاعلة المتشابكة الجبّارة لتغيير العالم الجديد، وصياغة عالم جديد بدأ يتجه إلى صورة نظام عالمى متعدّد الأقطاب والمراكز والثقافات، تطرح مصر ـ أعرق الأمم والحضارات رغم تقلب الظروف ـ التساؤل المركزى: لم الحيرة؟ ولم العمل؟

فهل يعقل ـ مثلاً ـ فى «أمّ الدنيا» أن يتساءل إنسان، وكذا الملايين من الناس: من نحن؟ وما هى شخصيّتنا ؟ هذا السؤال المذهل يؤكد أن هناك شيئا ما أصابه بالزلزال فى داخل النفوس.

أركان الشخصية، دوائر التحرك

ومن هنا يصبح لزامًا علينا أن نسلط الأضواء الكاشفة على الثنائية المغمورة منذ عقود، ألا وهى: الشخصيّة من ناحية، والتّحرك من ناحية أخرى، أى بوجه أدّق: دوائر الشخصية المصرية، ودوائر التّحرك المصرى.

الثنائية القائمة الآن بين الشخصيّة والتّحرك ـ أو بالأحرى الخلط بين الشخصية والتّحرك ـ تعود إلى عاملين يجب أن نواجههما بصدق وبدون مواربة. العامل الأول هو: قرار قيادة الضباط الأحرار بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بتحديد هويّة مصر بأنّها عربيّة، وبأنّ الوطن إنّما هو الوطن العربى، وكذا الأمّة، بحيث اختلطت المفاهيم الثلاثة: الوطن، أى المجتمع القومى بوصفه الأمّة المصرية؛ الدائرة الثقافيّة، وهى الدائرة العربيّة؛ والإطار الحضارى الأعمّ الذى يمكن أن يجمع بين إفريقيا والإسلام والدائرة الحضاريّة الشرقيّة الكبرى. وقد تأكّد معنى مصر الوطن ـ الأمّة من نهضة محمد على، وخاصّة على أيدى عبد الرحمن الجبرتى، ورفاعة رافع الطهطاوى، ثم تأكّد وتعمّق بشكل مضطرد، حتّى حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢، فى عروة وثقى جمعت بين ولاة مصر، دون انقطاع، وخاصّة إسماعيل وفؤاد وفاروق من ناحية، وقيادات الحركة الوطنيّة لثورات أحمد عرابى وصحبه عام ١٨٨١، ثمّ الحزب الوطنى فى مطلع القرن العشرين، ثمّ ـ وعلى وجه التخصيص ـ ثورة ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى ومصطفى النحاس، ثم الحركات الثوريّة فى منتصف الثلاثينيات بقيادة مصر الفتاة وطلائع الحزب الوطنى الجديد حتّى الثورة الوطنيّة التحريريّة فى الأربعينيات حول «اللجنة الوطنية للعمّال والطلبة». وقد التفّت الأجيال المتتالية لشعب مصر حول هذا المعنى الرفيع، الذى لم يسمح أحد لنفسه أن يتشكّك فيه على أرض الأهرامات والكرنك والدير البحرى، أرض النيل الخالدة، إذ تعرفت جماهير شعبنا على عمق أصالتها القوميّة الحضاريّة فى تمثال «نهضة مصر» الذى نحته الفنان العظيم محمود مختار بقلبه ووجدانه، فأقامته الدولة ـ رمزًا للوطن والأمّة والحضارة ـ أمام مدخل جامعة فؤاد الأول ـ القاهرة، الأمّ.

كان ـ وما زال ـ من واجب مصر الأمّة أن تحدّد موقفها من العالم المحيط، ثمّ سلّم أولويّاتها فى دوائره المختلفة ـ أى فى كلمة ـ دوائر تحرّكها فى العالم، التى تتميّز من حيث الطبيعة عن دوائر شخصيّتها الحضاريّة كما صاغها تاريخها السبع ألفى المتفرّد بين الأمم. وبالفعل، حدّد محمد على لدولة نهضة مصر أن تكون قاعدة بعث الحياة فى أركان دولة الخلافة العثمانيّة المتهالكة بغية تحقيق إحياء للحضارة الإسلامية فى مطلع القرن التاسع عشر، بينما أضاف إبراهيم باشا نجله وقائد جيوشنا بُعد اللغة والثقافة

العربيّة بعد أن أدرك أنّه من واجب هيئة ضبّاط الجيش ـ ومعظمهم من سلالة الأتراك والشراكسة آنذاك ـ أن يتعلّموا العربيّة لو أرادوا أن يستمروا فى مراكزهم ما دام جنود مصر وصفّ ضباطها من الفلاحين لا يعرفون إلا اللغة العربيّة كما تبيّن إبراهيم باشا فى حروبه على ساحة الشام الكبرى المتّجهة صوب إسطنبول. وفى هذه الملحمة التى هزت أركان النظام العالمى فى النصف الأوّل من القرن التاسع عشر لم يهتزّ مفهوم مصر الوطن ـ الأمّة ـ بينما تأكدت دوائر تحرّكها إلى الساحة العربيّة والدائرة الإسلاميّة، وكذا الإفريقية التى عادت إليها تحركات الجيش المصرى.

واستمرّ الأمر على هذا النحو، من حيث التمييز بين أركان الشخصيّة ودوائر التحرّك، أو بوجه أدّق بين الشخصيّة من ناحية ودوائر التحرك من ناحية أخرى فى عصر ولاة وملوك مصر بعد محمّد على.

وقد اختار سعيد ثمّ إسماعيل مثلاً دائرة البحر المتوسط وإفريقيا ثمّ أوروبا لتحتّل مكانة الأولويّة لتحرّك مصر، بينما أعاد إليها كلّ من حكام مصر فى عهدى فؤاد وفاروق البعد الإسلامىّ الأوسع، إلى أن اتّجه قادة حزب الوفد فى منتصف الثلاثينيات ـ محمد طلعت حرب باشا رئيس بنك مصر ومجموعة شركاته الكبرى، ثمّ مكرم عبيد باشا السكرتير العام آنذاك للحزب ـ إلى بُعد الدائرة العربيّة الذى بلغ ذروته بإنشاء جامعة الدول العربيّة فى عهد مصطفى النّحاس فى القاهرة عام ١٩٤٥.

دوائر ومحاور التّحرك ـ إذن ـ تنوعت حسب خطط سياسة مصر الخارجيّة فى تعاملها مع المراحل المتتالية للنظامين الإقليمى والعالمى من ١٩٠٥ حتى ١٩٥٢. ولكّنما أحد لم يجرؤ فى طرح ازدواجيّة ـ أيّا كانت ـ لتعريف شخصيّة مصر، دعنا من تهميشها حتّى التغييب:

ألم يلتفت الغافلون إلى المثل الرائع الذى ضربه مفكّر مصر العبقرى فى موسوعته عن «شخصية مصر: دراسة فى عبقريّة المكان»، وهو المعروف بتمسّكه بالوحدة العربيّة ومكانة الحضارة الإسلاميّة فى عصرنا؟

ثمّ لماذا لم يتساءل عقلاء الناس عمّا يدور حولنا فى العالم المتحضّر المُعترف به؟ ماذا لو أطلق أنصار الوحدة الأوروبيّة فى فرنسا على وطنهم ـ حاشاهم اللّه ـ تسمية

«جمهورية فرنسا الأوروبيّة» أو «الإقليم الغربى لجمهوريّة فرنسا الأوروبيّة»؛ أو مثلاً وبالإشارة إلى الجذور اللاتينيّة لعدد من لغات أوروبا (إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال، وكذا جزئيًّا سويسرا... وبلجيكا وبريطانيا، وكذا مقاطعة كيبك فى كندا، بل وجميع دول أمريكا الوسطى والجنوبيّة اللاتينيّة) «جمهويّة فرنسا اللاتينيّة» أو غير ذلك من التسميات التى قد تستفزّ ثورة الجماهير فى المدن والقرى الفرنسية بشكل كاسح؟ أو ـ مثلاً ـ: ماذا لو أطلق أنصار التحرّك تجاه آسيا فى الصين لقب «جمهوريّة الصين الآسيويّة» أو «الإقليم الشرقى لجمهوريّة آسيا المتحدّة»؟

ومن دواعى التساؤل الجادّ بعد أن انضبطت الأمور إلى حدّ ما أن يتساءل الناس اللىّ تحت، وكذا الناس اللىّ فوق: ماذا حدث فى قيادة ثورة مصر الوطنية بعد السويس والسدّ العالى، إذ تغلّب بُعد دوائر التحرك المصرى ـ وأولها العربيّة، ثمّ الإفريقية فالإسلاميّة ـ على حتمية تأكيد شخصيّة مصر بقبول تسميتها المتعارف عليها بين الأمم منذ بداية التاريخ بأنّها «مصر» (كما هو الحال مثلاً فى اليابان) أو «جمهوريّة مصر الديمقراطية أو الشعبية أو الاشتراكية» كما هو الحال فى الصين وڤيتنام. أو ـ وفى تعبير سلس لا غبار عليه ـ «جمهورية مصر» كما فى دستور (١٩٥٦) ما دام أنّ الذى تغيّر فى وصف مصر إنما هو انتقالها من النظام الملكى إلى النظام الجمهورى (وهل يذكر الآن أحد أن تسمية مصر الرسمية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت «مملكة مصر»، كما هو الحال فى بريطانيا إلى اليوم.. إلخ؟). وقد يذكر أبناء الجيلين السابقين ـ وكذا المؤرخون ـ تلك المعارك المفتعلة التى أقامها بعض فقهاء الخمسينيات والستّينيات من القرن العشرين باسم ضرورة إقامة «أيديولوچية عربيّة» إلى حد إطلاق تسمية «الإقليم الجنوبى» على مصرنا المحروسة أيّام «الجمهوريّة العربيّة المتّحدة»، بينما كان من الممكن الاحتفاظ بهذه التسمية لأعمال الدولة الاتحاديّة المركزيّة (مثل تسمية الاتحاد الأوروپى) فى حدود اختصاصاتها حسب دستور الوحدة مع الاحتفاظ بتسمية «مصر» أو «جمهورية مصر» جنبًا إلى جنب مع تسمية «سوريا» أو «جمهورية سوريا». وقد تناسى المسئولون عن هذا الخلط أنهم دفعوا بالآلاف من صفوة الوطنيين إلى المعتقلات لأنّهم تمسّكوا بشخصيّة مصر يدًا فى يد مع حتميّة الوحدة العربيّة لمواجهة الاستعمار والصهيونيّة. ثمّ: هل نسينا ـ أو تناسينا ـ باسم مَنْ

عبرت جيوش شباب مصر القنال فى أكتوبر: ١٩٧٣؟ أفلم يكن اسم «أم الدنيا» المحروسة بإذنه تعالى هو الذى ألهم الأبطال المظفّرين ـ أم ماذا؟

ثمّ جاء عبور أكتوبر ١٩٧٣ الذى ـ بفضل ما بذله شباب مصر وسوريا من دماء عزيزة ـ حوّل البترول العربى دفين الصحارى من سلعة إلى سلاح، إذ انطلق ثمن برميل البترول من ٣ دولار يوم ٥ أكتوبر إلى ٢٣ دولارًا يوم ١٨ أكتوبر ١٩٧٣. تراكمت ثروات دول البترول العربيّة الشقيقة ـ وكذا إيران ـ إلى السماء بسرعة البرق، وتنبأ خبراء الجيوساسة فى الغرب بانحسار دور مصر بعد انتقال مركز ثقل العروبة إلى الخليج، كما كانوا يأملون منذ أيام السويس والوحدة وحروب مصر من ١٩٤٨ إلى ١٩٧٣. وكان بديهيّا وطبيعيّا أن يستشعر شعب مصر الظلام والإجحاف لهذا التّردى الإجبارى الذى أرادت له الإمبرياليّة والصهيونيّة أن يكون تغييبًا. و عندئذٍ ـ أى حول وبعد ١٩٧٣ ـ بدأ التساؤل من جديد: أين مصر؟ من نحن؟ ماذا جرى؟ كيف نستعيد المقام والمكانة والدور الرائد إقليميّا والفاعل عالميّا؟ الواجب الوطنى المقدس كان يقضى على الحكّام والمسئولين فى هذه الفترة المؤلمة أن يضاعفوا من دعم أعمال ومكانة مدرسة المؤرخين المصريّين المرموقة، وأن يجعلوا لمادة تاريخ مصر المكانة المرموقة فى برامج التعليم من الروضة والابتدائية حتّى الجامعة. ولكنّهم قرّروا عكس ذلك تمامًا: تضاءل تدريس التاريخ المصرى للمصريّين، وكذا استمرّ إهمال، بل والتنكّر لتاريخ مصر قبل ١٩٥٢، تاريخ مصر فى عهد أسرة محمد على منذ مطلع القرن الثامن عشر، ومن قبلها تاريخ موجات الاستقلاليّة المصريّة فى دائرة الخلافة الإسلاميّة حول رمز أحمد بن طولون. ثم امتدّت الظلمات فتنكرّت لأجيال مصر فى العهد القبطى، حيث حافظت الكنيسة القبطيّة حول أثناسيوس على تراث مصر وما استطاعت من استقلالها فى مواجهة الحكم البيزنطى القادم من القسطنطينيّة قبل أن تصبح «إسطنبول». وفوق هذا وذاك الموقف المشين لحضارة مصر الفرعونيّة العظمى التى أضاءت العالم خمسين قرنًا قبل الميلاد، وفى عهدها ازدهرت العلوم والتكنولوچيا فى كافّة المجالات، وخاصّة الرياضة والهندسة والرى والزراعة والصناعات، والطبّ والجراحة وفن التصوير والنحت، وهى التى أقامت تراثًا خالدًا لا مثيل له على سطح المعمورة، هذا بينما انطلقت دعوة التوحيد فى عصر إخناتون، ومنها فكرة الحياة البعدية، وقد انتشر

التوحيد فى دائرة إمبراطوريّة مصر الفرعونيّة فى سيناء، ثمّ فلسطين، ثم شمال الجزيرة العربيّة، بينما انطلقت فكرة الآخرة إلى صُلب المسيحية ثمّ الإسلام. كل هذا فى جوّ دولة عظمى أقامت نظام الحكم الهرمى الذى ما زلنا نمارسه حتى اليوم، ونجحت جيوش الشمس فى صيانة الديار، وكسر شوكة العدوان فى معارك كبرى صاغت ملحمة تشابك الوطنية والذكاء والتفوّق الحربى حول أسماء معركة قادش وأسماء أحمس ورمسيس وتحتمس، جنبًا إلى جنب مع السعى إلى نشر العدالة بين الناس، وتمكين المرأة المصرية من الجمال الحى والمساواة، وكذا تمكين «الفلاح الفصيح» من الحقوق والحريّات المتاحة فى هذا الزمن. وقد تجلّى هذا كلّه فى بهاء التصوير المصرى حيث البهجة، والاحتفاء بالحبّ والجمال وطيّبات الدنيا، والصحة والعافية والقوّة والشموخ تثير إعجاب مئات الملايين الذين تدفقوا للمشاركة فى مباهج حضارة مصر التى ما زالت تحيا فى القلوب.

من هنا وجب على من يُعنى بمصر الوطن ـ استقلالها وسيادتها وتقّدمها ونهضتها ـ أن يتحرك حول المحاور التى تحدّدها المصلحة الوطنيّة والأمن القومى بدءًا من القاعدة الراسخة التى لم ولن تهتزّ، وهى التى انصهرت فيها دوائر الشخصية المصريّة، أى أركان ـ دوائر شخصيّة مصر: الفرعونيّة، القبطيّة، الإسلاميّة، العربيّة، الإفريقية، وكلها فى إطار الشرق الحضارى الأوسع.

تفكيك القاعدة الاقتصادية التاريخية

الموجات المتتالية لعمليّة ـ بل وما يمكن أن نسمّيه إستراتيجية ـ تهميش مصر إلى حد التغييب تحقيقًا لهدف تغلغل التوهان والضياع إلى نفوس المصريين لم تتحرّك فى فراغ، بل تّمت ـ وما زالت تدار ـ على أساس اهتزاز القاعدة الاقتصاديّة لحياة المصريّين إلى حد التفكيك.

من ترييف مصر...

حياة المصريين ـ عبر تاريخهم السبع ألفى ـ تمحورت حول النيل؛ ذلك أن النيل كان دومًا ـ وما زال ـ شريان الحياة بكل معانى الكلمة. النيل يروى أراضى الصعيد

المحاصرة بين الصحارى والصخور، وكذا يتدفّق لإثراء أراضى الدلتا الخضراء التى يجنى الفلاح حصادها ثلاث مرّات كل عام، وهو رقم قياسى بكل المعايير. الأرض الزراعية تقيم حياة المصرى بشكل كريم، احتفلت به مصر الفرعونيّة، وما زال شعبنا حتّى القرن الحادى والعشرين فى يوم شم النسيم رمز الثراء والسعادة والإشراق والتآخى لبنات وأبناء الوطن أجمعين.

ثمّ يتحول جزء من محاصيل الأرض ـ وخاصّة القطن ـ إلى الصناعة التى تشعّبت منتجاتها على أوسع ساحة من المأكولات الشعبيّة، استطاعت هذه القاعدة الصناعيّة التى بلغت أوجها فى عصر الأُسر الفرعونية عبر عهود أسرها الثلاث ـ ثم محمد على، حتى مجموعة شركات بنك مصر، فالسدّ العالى والقطاع العام ـ أن تقدم سيلاً من الصادرات المعروفة بجودتها للأسواق العالميّة. هكذا كانت ثلاثية الاقتصاد الوطنى المصرى عبر تاريخنا السبع ألفى، ترتفع قامته أو تتأزم حسب الضغوط الخارجيّة ونظم الحكم فى الداخل، ولكنّها على الدوام أساسًا متينًا مترابطًا يؤمّن فى آن واحد حياة المصريين وسيادة قرار دولتهم، أى مكانة مصر بين الأمم.

إلى أن تمّ عبور أكتوبر ١٩٧٣ يتحدى الإمبريالية العالميّة وصنيعتها وقاعدتها العنصريّة، الدولة الصهيونيّة فى منطقتنا. كان لا بد من ترقُّب الهجوم المضاد، وقد تمّ بالفعل فى اتفاقية كامب ديڤيد عام ١٩٧٨.

لم تتمركز، كما صوّرها الإعلام المنافق فى مجرّد زيارة الرئيس السادات إلى القدس، ثم الاعتراف بالدولة الصهيونيّة التى يرفرف علمها على سفارتها فى القاهرة، بينما لا يمثلّ إيران وكذا العراق ـ حتى وقت قريب ـ إلا مكتبا تمثيل المصالح، وإنما كان جوهرها ومركزها العميق الدفين الإجرامى فى حقّ مصر إنّما هو وقف الإنتاج المصرى، باستثناء الصناعات الخفيفة، تمهيدًا لتفكيك القطاع العام واستبدال الإنتاج بالاستيراد، أى نقل السلطة المجتمعيّة من رأسماليّة الدولة إلى جماعات رأسماليّة رجال الأعمال السمسارية، وكلاء الاحتكارات الإمبرياليّة والصهيونية.

هكذا انتقلت مصر من الاقتصاد الوطنى، قاعدة السيادة، إلى عصر السماسرة عملاء العدوّ، وانتقلت مصر ـ فجأة ـ إلى مصاف الدول المعتمدة على المساعدات

والمنح الأجنبيّة السنة تلو السنة، حيث ارتفع الدين العام إلى أرقام خرافيّة، بينما تمّ تهريب عشرات البلايين من الدولارات إلى الخارج، وتصاعدت أبراج السماسرة الأثرياء الجدد، وازدادت معاناة الشعب العامل، بل والطبقة الوسطى، حتى بلغت الضيق والفقر بشكل لم تشهده مصر منذ عقود.

وقد صاحب هذه الموجة موجة موازية من الأيديولوچية السائدة فى دول الغرب الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة: التوجّه العام منذ مطلع عصر النهضة الأوروبيّة، ثم صعود الطبقات الرأسماليّة إلى حكم دولها من عواصم البورجوازيّة الثرية، يُعلن أن الإنسان مالك كل شىء، وبالتالى من حقّه أن يستهلك بلا حدود، وأن يتمتّع بلا قيود.. ما دام أن الإيمانيّة تراجعت أمام دعوة الإنسان بوصفه مالك الكون صانع الحياة، وكأنه مزيج من «بروميثيوس» و«فاوست» فى لوحة سطرها الكاتب الفرنسى الشهير أندريه چيد فى منتصف القرن العشرين بصيحته: «أنتفض عاريًا فوق الأرض الجرداء، ومن فوق السماء علىّ أن أبعث فيها الحياة» · ثم امتزج هذا التوجه الرئيسى للأيديولوچيّة الغربيّة السائدة فى عصرنا، أى فى مرحلة بداية انحسار السطوة الإمبرياليّة أمام حركات وثورات وحروب التحرّر الوطنى فى القارات الثلاث، مع موجة من معاداة منهج الجدلية التاريخيّة للكشف عن الصياغة التاريخيّة للظواهر المجتمعيّة وكذا الأفكار، وإبداله بالفلسفة البنيويّة التى تعنى بتحليل هذه الظواهر وتلك الأفكار فى حدّ ذاتها كما تتبدّى آنيًا، وكأنّها أزليّة أبديّة لا علاقة لها بالحراك التاريخى الذى صاغها لحظة، ورفع شأنها تارة، والذى يستطيع كذلك ـ وبالتالى ـ أن يدفع بها إلى مكانة أدنى، بل وأحيانًا إلى الزوال، وهو الناتج الذى يشهد عليه تاريخ الإنسانية لعمل الإنسان، وتحرّك الشعوب، أى التاريخ الذى لا يعرف أبدًا الركود، اللهم إلا فى نظر من لا يريدون للنظام القائم أن يتغيّر.

البنيويّة ـ وهى ناتج فلسفة الظاهريّات ـ تفتح الطريق لـ «قراءة» الواقع بشتى أنواعه حسب رؤى وأمزجة الأفراد، وهى بالتالى الناتج المباشر المواكب لشعار مايو ١٩٦٨ «الممنوع هو أن نمنع!». وقد عبّرت الفلسفة البنيوية عن تناولها لعلوم الإنسان والمجتمع بالمنهج الوظيفى، وهو الذى يتصوّر أنّه يمكن تفسير ـ وكذا تحريك ـ كافة ظواهر الحياة المجتمعيّة، وكذا عالم الفكر والثقافة والفنون، بمجموعة من التحركات

المُعدّة مسبقًا بشكل آلى: حركة توحيد شعوب أو دول يمكن معالجتها بمفهوم «بناء الأمم» (وكأنّها عمارات سكنية)، أو استعمال حروب التدمير والرعب لنشر الديمقراطيّة (وكأن الديمقراطيّة طبخة شهيّة، أو لعلهّا لاسعة، من طراز ما تقدمه مطابخ ماكدونالد). مجموعة متكاملة من المفاهيم والتصوّرات المفبركة نقرؤها ونسمعها ليل نهار، ومن بينها المألوف فى عالمنا العربى من أمثال «خارطة الطريق» (لوقف حركات التحرر وإقرار الانحناء أمام القوى العسكرية والفكر العنصرى) «الخطة» المفبركة فى معامل الجيوسياسة الإمبريالية تتحوّل إلى مرجع يحاصر تحركات الشعوب، وكذا «الشفافيّة»، ذلك المصطلح البلّورى اللذيذ، وغايته اختراق سيادة الأمم من قبل استخبارات الدول العظمى بهدف شلّ التحرّك الوطنى، ثم الاستعمال الأحادى البُعد لمفهوم «حقوق الإنسان» النبيل، بينما لا يفكّر أحد من المنادين به فى قيادة الإمبريالية المهيمنة بأى شىء يشبه «حقوق الشعوب». مسح سريع لخريطة الفكر الهرمى الذى بدأ يسود قطاع التحديث ـ وأحيانًا العلمانيّة ـ بمفهوم كاريكاتورى ينتقل من ضرورة الفصل بين الدين والدولة إلى التنكّر المرفوض للبعد الإيمانى فى المجتمعات الإنسانيّة

... إلى التصحير

وليت مأساة كامب ديفيد توقّفت عند هذا الحدّ، وإن كان التسول لا يصلح قاعدة لاستقلال القرار والسيادة الوطنيّة، ولكنّما علامة ١٩٧٨ السوداء جاءت خمس سنوات بعد ما أحدثه عبور أكتوبر ١٩٧٣ من زلزال فى الاقتصاد العالمى. ذلك أنّ دماء شهداء مصر وسوريا الأبطال فى حرب التحرير دفعت بالدول العربيّة المنتجة للنفط إلى رفع ثمن البرميل من ثلاثة ثم عشرين ثم ثمانية وعشرين دولارًا بعد ١٨ أكتوبر عام ١٩٧٣، بينما تحوّل البترول العربى من سلعة راكدة تحت الصحارى إلى سلاح يتحدّى استقرار فائض القيمة التاريخى بين أيدى دول الغرب الصناعيّة الكبرى، وهو الأمر الذى يتناساه بعماء مُلفت مُلاك الآبار ـ ولو شكليًّا ـ بشكل يستفزّ العقلانيّة، مرة أخرى بهدف تغييب مكانة مصر مركزًا للعالم العربى، وقطبًا رئيسيًّا فى دائرة الحضارة الإسلاميّة إلى جانب إيران الشقيقة. تراكمت الثروات بشكل مباغت، وارتفعت إلى قمم قياسيّة فى الجزيرة والخليج، بينما انحسر الاقتصاد المصرى، وارتفعت البطالة إلى

أرقام قياسيّة، ومن هنا جاء تدفق ملايين شباب مصر لكسب العيش فى دول البترول الثريّة حتى بلغ عددهم أكثر من أربعة ونصف مليون فى السنوات الأخيرة. ارتفع دخل قوّة العمل المهاجرة إلى أرقام لم يعرفها أشقاؤهم على أرض الوطن من قبل، تدفّقت تحويلات المصريّين من دول البترول إلى مصر، بحيث لم يعد هناك منزل مصرى واحد لم يصله رافد كبير أو متواضع، أو أكثر من رافد من عوائد البترول، حسب قول المفكر الاشتراكى الكبير الراحل، الأستاذ الدكتور فؤاد مرسى.

مرة أخرى جاء اعتماد قطاع واسع من المصريّين فى قوت يومهم على تحويلات ملايين المهاجرين العاملين فى دائرة البترول العربى، مدخلاً يتّسع يومًا بعد يوم لنشر الأيديولوچيّة ـ السائدة فى صحارى الجزيرة والدول البئر إلى أرض مصر العطشى الزراعية ـ المدنية بعد أن دفعت بها شروط اتفاقيّة كامب ديڤيد إلى الانحسار الاقتصادى وانتشار الفقر فى المدن والقرى من النوبة إلى ساحل المتوسط. هكذا دخلت أفكار وعادات الفكر السلفى إلى قلب المجتمع المصرى وانتشرت كانتشار النار فى الهشيم، وقد رحبت بها بادئ ذى بدء شخصية مصر المؤمنة، وطبيعة شعبها المضياف. وإن جاز التعبير: لم يعُد المحمل يتحرك من ديار المحروسة كما فى شبابنا إلى أرض الحرمين، بل أصبحت تحويلات العمالة المهاجرة تنتقل من هناك، ومعها منظومة متكاملة من الأفكار والتقاليد والمعاملات السلفية مثّلت فى جوهرها ما يمكن تسميته بتصحير مصر، التى كانت وطن معانى وقيم وعادات وتقاليد وممارسات المجتمع الريفى النيلى والحضارة المدينية من الإسكندرية إلى أسوان حول القاهرة المضيئة.

تداخلت إذن أمواج الأيديولوچيّة الاستهلاكيّة العدميّة للعولمة الأمريكيّة الصهيونيّة وسادت قيم السوق محلّ قيم الوطنية. هذا من ناحية، بينما تغلغلت الأيديولوچيّة ومعها سلوك السلفيّة الرجعيّة إلى أعماق نسيج المجتمع المصرى تشارك فى محاولة حرف وجدان المصريّين عن الوطنيّة المشتعلة دومًا فى قلوبهم قاعدة للمواطنة والولاء الأوحد للوطن، لاستبدالها بمرجعيّة ولاء لدائرة حضاريّة أوسع تجتمع فى رحابها شعوب وأمم ودول متنوعة.

اهتزّت القاعدة الاقتصاديّة بفضل تفكيك كوكبة الاقتصاد الوطنى. وتغلغلت أمواج الأيديولوچيّة العدميّة وقد تشابكت بالسلفيّة الرجعيّة. هكذا اجتمع نسيج

التوهان والضياع والانغلاق ينشر جوّ الإحباط واليأس والعجز على أرجاء وفى أعماق المجتمع المصرى، وتسوق ملايين الناس فى بلادنا إلى قبول العجز والتبعيّة والانبطاح إلى حدّ الخروج من التاريخ.

هكذا كانت ـ وما زالت ـ إستراتيجيّة العدو الحضارىّ لضرب أركان نهضة مصر بعد عصر الثورات والحروب، مستندة إلى تناقضات وثغرات والخطايا التاريخيّة لما تم ضدّ العقل المصرى وطلائعه منذ ١٩٤٥.

زلزال الطبقة الوسطى

إستراتيجيّة العدو إذن إستراتيجيّة حضاريّة بكلّ معانى الكلمة: تهدف إلى تغييب مصر وكسر تحرّكها التاريخى المتّجه إلى نهضة مصر فى قلب العالم العربى والإسلامى وهى إستراتيجيّة حضاريّة تمكنت من تحقيق مخطّطها إلى درجة متقدّمة من خلال إضعاف الطاقة المصريّة على أيدى قيادات متدنية أو حاقدة لم ترتفع إلى المستوى الفكرى والسياسى اللائق بإدارة شئون أمّة عريقة تحتل أخطر مكانة جيوسياسيّة وجيوإستراتيجيّة فى قلب عالم بدأ يتجه إلى عصر تاريخى جديد ما بعد أربعة أجيال من المركزة الغربية، وبزوغ نهضة شعوب وحضارات الشرق.

العامل الأول يتمثّل فى عجز القيادات المصرية المتتالية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فى إدراك البُعد المجتمعى الثقافى، وكذا الإنسانى لحركات الإصلاح الكبرى الملحة.

من موجة ترييف مصر...

شعار استعادة الفلاح لأرض مصر الذى أدركته قيادتا الحركة التقدمية ثم الوفد فى الأربعينيات، وحاول الضباط الأحرار تحقيقه فى الخمسينيات تتويجًا لملحمة الأرض والفلاح التى حملتها الحركة التقدّمية المصرية على الأكتاف فى تلاحمها مع التحرر الوطنى والديمقراطيّة الاجتماعية، كان يحتاج إلى دراسة مقارنة لما تمّ فى هذا المجال فى دول سبقتنا إلى هذا الهدف، وخاصة الدول الاشتراكيّة. وكذا مرحلة التّحول من نُظم الإقطاع فى أوروبا قبل عصر الرأسماليّة بقيادة البرجوازيّة المدنيّة فى المدن. ولكنّ الوقت

لم يتسع ، والإنصاف هنا واجب علينا جميعًا. فقد بدأ التوجُّه إلى الإصلاح الزراعى مع حركة بناء الصناعة المصريّة ، بدءًا من القاعدة الجبّارة التى أقامها محمد على ، وحاول إسماعيل إحياءها ، حتى مجموعة مؤسسات بنك مصر الشامخة بقيادة طلعت حرب فى العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين ، ثم إقامة السدّ العالى لإمداد القاعدة الصناعية الكبرى بين ١٩٥٦ ونهاية السبعينيات من طاقة مكّنتها من إحالة مصر إلى مجتمع صناعى متقدم بقيادة القطاع العام والصناعات الحربيّة. إيقاع الإنجازات منذ ١٩٥٢ ارتفع رغم حصاد الإمبريالية والحروب العدوانية المفروضة علينا ، وخاصة عدوان السويس الثلاثى عام ١٩٥٦ ، ثم الغدر الذى دفع مصر إلى نكسة ١٩٦٧. ارتفع الإيقاع خارج نطاق التخطيط المجتمعى العقلانى الممكن. تدفقت أمواج متتالية قوامها ملايين من سكان الريف إلى العاصمة ومدن الدلتا ـ خاصّة ـ تسعى إلى نصيبها من أضواء المدينة والدخل الثابت فى المؤسسات الصناعية والإداريّة المواكبة لها. الحراك الاجتماعى الهائل تمّ فى أقل من ربع قرن من الزمن ، بينما كان يحتاج إلى ضعف ذلك على الأقل ، أو ربما قرن كامل. ولكنّما إيقاع التاريخ والحصار دفع بالملايين إلى التراكم فى العاصمة والمدن ، وغالبيتهم العظمى دون سابق إعداد من حيث التعليم والتكوين المهنى ، والتعوّد على الأنماط السلوكيّة للحياة المدنيّة ، وهى الأنماط التى تتمحور حول نظام العمل وانضباط السلوك واحترام قواعد المرور والمواصلات والحرص على منظومة صحيّة فى الغذاء والملبس ، وكذا ممارسة أنشطة مختلف المجالات الاجتماعية للحياة المدينيّة سواء كانت سياسيّة أو اقتصاديّة أو ترفيهيّة ، ورغم هذه العجالة ، كان من الممكن أن تتسق الأمور إلى حد معقول اعتمادًا على تحضّر الإنسان المصرى فى سلوكه ، وعمق الرابطة الوطنية بين الناس. ومرة أخرى ، جاءت كارثة كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ، وتفكيك قاعدة الإنتاج الوطنى ، وبالتالى الحياة المجتمعيّة المنتظمة ، لتربك هذا التأقلم ـ الممكن ـ بين ملايين الريفيّين المتجهين إلى المدن من ناحية ، ومقتضيات الحياة المدنية. من ناحية أخرى : تدفّقت الملايين ، جمعت فى صفوفها بين غالبية الفقراء الجدد ، خاصة بعد التراجع عن تمليك صغار الفلاحين وتعاونياتهم الإنتاجيّة فى الريف ، وبين ملايين فقراء الريف الذين يقتاتون من تحويلات العمالة المصريّة المهاجرة إلى بلاد النفط ، ويمتلكون بالتالى قدرات غير معهودة على البذخ والإسراف دون حساب ولا مراعاة لأنماط الحياة المجتمعية فى

المدن العصرية، خاصة وقد انتشرت أيديولوچية «ممنوع المنع» باسم الحداثة وما قالوا أنّه بعدها، فانتشرت الفوضى فى شوارع المدن، وأصبحت السيارات تتقاطع، تتصادم، تجنى الأرواح، بينما الإشارات بمختلف ألوانها عديمة الفاعليّة. هذا بينما تراجع هندام التغذية المصرية المرهفة فى المدن إلى أنماط من الاستهلاك الفوضوى لمأكولات جاهزة تتسابق ليل نهار وكأن النهم والشراسة بديلان للصحة والمتعة.

هكذا كانت موجة «ترييف مصر» التى أضعفت تماسك المجتمع المصرى منذ الخمسينيات بحيث أصبح قليل المناعة لمواجهة إغراءات أيديولوچية وسلوكيات العولمة الاستهلاكية والفكر العدمى من ناحية، يدًا فى يد مع التردى مع السلفية الرجعية باسم عادات وتقاليد دخيلة تمامًا على شخصية مصر عبر العصور من ناحية أخرى. إضعاف نسيج المدن الكبرى ـ وخاصّة قاهرة المُعز ـ له أثر لا يستهان به على تركيز الطاقة المصرية من أجل تدبير التراكم الوطنى وقيادة التحرك المصرى الفاعل، ما دامت مصر لم تكن فى يوم من الأيام ـ ولن تكون أبدًا ـ أمة مهاجرين، ولا دولة مرحليّة.

... إلى موجة تصحير مصر

ثمّ جاءت الموجة الثانية من المؤثرات التى نفذت إلى أعماق التماسك المجتمعى المصرى، بل ودغدغة عدد من صواميل التماسك فى قلبه، ألا وهى الموجة القادمة من المجتمعات اللامدينية، أى المجتمعات البدويّة الصحراويّة فى شبه الجزيرة والخليج فى عصر البترول منذ مطلع السبعينيات. فجأة عاد سكان القاهرة والمدن المصرية إلى معاملات ما أطلق عليه... المجتمع الأبوى: لم تعد الدولة المركزيّة والدستور والقانون العام ومنظومة الإدارة والمؤسسات السياسيّة والثقافيّة الوطنيّة هى المرجع، وإنّما الإحالة إلى «أبى» و«ابن» و«أولاد العمّ» و«النسب»، وكأنّنا ساحة مفتوحة أمام السلوكيّات القبليّة التى عملت دومًا على دعم سطوة الوالى وأسرته على حساب الدولة، وكذا الهيئات الدستوريّة المنتجة من قاعدة الشعب فى أرجاء الوطن الأوحد. وفى كلمة ما دام الموضوع مألوفًا بين الناس: جاءت موجة «تصحير مصر» لتضاعف من منظومة عوامل إضعاف التماسك المجتمعى المصرى، وكأن المطلوب أن نرتدّ إلى أنماط عصور وسطى لم يعرفها تاريخنا، وذلك باسم العولمة فى عصر النفط.

الموجة تلو الموجة إذن من قصر النظر والانفتاح، أى توغل منظومة القيم اللامدينيّة من الداخل والخارج لعبت دورًا ملحوظًا ـ ولا تزال ـ خاصّة «موجة التصحير»، فى تمكين المخطّط الحضارىّ من إدارة مصر وتماسك مجتمعها، مرة أخرى بفضل تخلّف القيادات والطلائع السياسيّة خاصة، وكذا الفكرية التى توالت على حكم مصر منذ الخمسينيات على تنوع سياساتها، خاصة وقد ارتفعت ضغوط الحصار، وتوالت حملات اختراق الإمبرياليّة العالميّة والصهيونية على ديار المحروسة.

مستوى جديد من التحليل يمثل تقدمًا فى فهم حالة التوهان والضياع التى يحياها شعبنا. فهل ترى بلغنا نهاية المطاف فى هذا التحليل الأوّلى الواجب؟

أهل الكفاءة، وأهل الثقة

إن كان تراكم هذا الزحف من موجات التفكيك والتغيير التى يشعر بها الناس فى أعماق قلوبهم قد بلغت هذا المدى المشين، يرتفع إلى الأفق تساؤل صارخ: أين الصفوة الفكريّة قبل السياسيّة من هذه الأزمة الكبرى؟ كيف يمكن تفسير السكوت على التوهان والتغاضى عن التغييب؟ لماذا لم نَرَ صفوف المثقفين والمفكرين، دعنا ممن يتصوّرون أنهم فى مقام المشاركة فى صياغة القرار ـ يمتثلون بالمفكر الرائد الدكتور جلال أمين ـ يكثّفون الجهد لتعميق المدخل الذى حفره بلباقة نادرة سعيًا لفهم «ماذا حدث للمصريين؟» توهان؟ أو تشتّت أفكار؟ أو تراضٍ باسم الواقعية؟

إنصافًا للمثقّفين المصريين وتاريخهم المشرف فى طليعة الحركة الوطنيّة المصريّة على الدوام وحتى كامب ديڤيد يجب إرجاع الأمور إلى نصابها. حريق القاهرة يوم الجمعة الحزينة ٢٦ يناير ١٩٥٢ على أيدى عصابات مجهولة ـ أو متجاهلة حتّى الآن ـ فتح الطريق إلى انهيار النظام الملكى ومعه منظومة أحزاب الطبقة الوسطى المدينيّة، وكذا مُلاك الأرض المتمتعين بالحكم منذ ثورة ١٩١٩ وبعد دستور ١٩٢٣. القيادة الجديدة بعد استيلاء «الضباط الأحرار» على الحكم صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أعلنت منذ البداية أنها ـ وحدها ـ صاحبة القرار والسيادة والسطوة منذ الإقدام على إعدام الزعيمين النقابيين الخميسى والبقرى شنقًا فى دمنهور دون أدنى جريمة اللهم إلا قيادتهم لمطالب عُمّال مصر العادلة من قيادة جديدة أعلنت أنها جاءت لخدمة الشعب ضد الطغيان، حتى

تفويض أركان الحركة الديمقراطية فى ربيع ١٩٥٤ وما صاحبها من حل جميع الأحزاب والمنظمات السياسيّة، والقضاء على جميع الصحف الحزبية والمستقلة، وحل مجلس الدولة العريق، ثم طرد أكثر من سبعين من كبار أساتذة جامعات مصر لإرهاب هيئات التدريس الجامعى وكسر شوكتها الاستقلالية، ثم بدء الحملة ضد الأحزاب والمنظمات السياسية من الشيوعيين إلى الإخوان المسلمين، والعمل المتصل لاستعمال التعذيب فى المعتقلات والسجون للقضاء على كوادرها. صفحة متصلة سوداء حقّقت الهدف المطلوب، ألا وهو القضاء على الطبقة الوسطى المصرية المتحضّرة بكافة أجنحتها وتنظيماتها، وإحلال جماعات موالية للنظام الجديد. وقد تم ذلك فى جوّ محتقن ألهبته دعوة كتبة النظام الجديد الذين أعلنوا «أزمة المثقفين» بين ١٩٥٤ و١٩٦١ معلنين ضرورة الخيار بين «أهل الكفاءة» و«أهل الثقة»، مؤكدين أن على «أهل الكفاءة» ــ أى فئة المثقفين المصريّين ـ أن يلحقوا بركب أدوات الحكم الجديد باسم الثورة.

هكذا بدأ عصر سيادة الجهالة والطغيان على الكفاءة وحرية الرأى والريادة الفكريّة والسياسيّة. هكذا بدأ الطريق إلى تقدّم آلاف مؤلفة من أنصاف المتعلمين وأدعياء ثقافة النقل وفكر التبعيّة إلى الصفوف الأولى بوصفهم «أهل الثقة»، يطردون إلى خارج دائرة المشاركة فى قيادة البلاد وإدارة شئونها كافّة مدارس الفكر والعمل التى تخرجت من الجامعة المصرية الجريحة قبل ١٩٥٤، عندما كانت جامعة فؤاد الأول (القاهرة الآن) إحدى الجامعات العشر الأولى بين ترتيب جامعات العالم، بينما تدحرجت جامعات مصر والعالم العربى إلى حد أنها خرجت جميعًا من قائمة الجامعات الخمسمائة الأولى فى العالم عام ٢٠٠٥. الطغيان، القضاء على أهل «الكفاءة» باسم العهد الجديد، أتاحا لفئة «أهل الثقة» من أنصاف المتعلمين فى الريف والمدن على السواء يدًا فى يد مع عصابات الأجهزة التنفيذية تملك مفاتيح القرار والإدارة، بل والثقافة والفكر، فى مجتمع كان يتحرك تجاه ثورة تحريرية ديمقراطية شعبيّة، وتنمية وطنيّة امتدت ـ رغم القمع ـ بعد ١٩٥٢، وخاصة بعد أن عادت قيادة جمال عبد الناصر إلى الجبهة الوطنية والتوجه الاشتراكى عام ١٩٦٥، ودخلت بذلك مرحلة الثورة الوطنية والاجتماعية بكل معانى الكلمة، ومن هنا كان لا بد من توقع ضربة مضادة جاءتنا على صورة حرب الأيام الستة الغادرة فى يونيو ١٩٦٧، والنكسة الكبرى بعد أن اتضحت خيانة وعجز قطاع

كبير من القيادة التى استولت على مصائر البلاد. استمرت المسيرة الوطنية والاجتماعية الجادة، خاصة فى مرحلة حرب الاستنزاف بفضل كوكبة من قادة جيوش الشمس، وعلى رأسهم عبد المنعم رياض، حتى استطاع شباب مصر المحارب أن يعبر قناة السويس فى الساعة ١٤٠٠ من يوم السبت ٦ أكتوبر ١٩٧٣، ويرفع ألوية الشرف المخضّبة بدمائه العزيزة فوق خط بارليف المهدّم على الضفة الشرقية من القنال تجاه تحرير سيناء.

ولكن تضحيات شباب مصر وجيشنا الوطنى، ما كان لها أن تلغى فى أسابيع قلائل من البطولة والذكاء الإستراتيچى والتكتيكى الخارق ربع قرن من تدمير الطبقة الوسطى المصريّة ومؤسساتها، قاعدة تكوين الكادر السياسى والفكرى، الذى يمثّل على الدوام وفى كل المجتمعات والعصور عصب المجتمع المؤهل لتحقيق مهام التعبئة الوطنيّة وحشد تراكم ميراث الأُمَّة وقدرات المجتمع من «أزمة المثقفين» إلى انكسار كامپ ديڤيد عام ١٩٧٨. الطريق واحد وواضح، وحلت على جانبيه الدموع محلّ الورود، بينما ارتفع شأن المنافقين حَمَلَة شعار «أنا المشروع، والمشروع هو أنا!».

من أين إذن التوهان؟ وهل يمكن حقيقة كسر الانكسار والعودة إلى النور والأمل والعمل؟

هل انتهى المطاف؟ مطاف الاقتراب من حقيقة أسباب التغييب والتوهان، التوهان الذى يؤدى إلى التغييب، أو تغييب العالم الذى تسبب فى التوهان؟ هل وصلنا إلى جوهر الموضوع ونهاية المطاف؟ حاولنا أن نقترب من الجوهر بموجة تلى الموجة من التساؤلات، لإنصاف ما هو قائم، وهنا لا بد من إضافة بُعد مهم، ألا وهو: الصياغة التاريخية لتكوين الطلائع المصرية منذ صحوة مصر بقيادة محمد على فى مطلع القرن التاسع عشر، وهنا نلتقى مرة أخرى بعبقرية المكان التى تحكم دوائر التحرك التاريخى، على تنوع مسارتها واجتهاداتها.

الفكر المصرى: الاتجاهان والتكوينيان

ونعود إلى التحليل الرئيسى الذى قدمناه منذ ١٩٦٢[1] للشكل العام الذى اتخذه

(١) فى كتاب «المجتمع المصرى والجيش».

الشكل المصرى، وكذلك العربى منذ عصر نهضة محمد على إلى اليوم، أى: التشعب إلى اتجاهين تكوينيين هما على التوالى اتجاه التحديث الليبرالى منذ رفاعة الطهطاوى وصحبه فى العشرينيات من القرن التاسع عشر، حتى اتجاه الأصولية الإسلامية حول جمال الأفغانى، ومحمد عبده فى مرحلة تأزم الحركة الوطنية ونهضة محمد على التحديثية، وذلك منذ سبعينيات القرن التاسع عشر إلى اليوم، وقد رأينا كيف تنوعت الاجتهادات فى قلب كل من هذين الاتجاهين الرئيسيين بالتفاعل مع الضغوط السياسية الخارجية فى الأساس، والصراعات المجتمعية والتطور الاقتصادى فى الداخل، ذلك لأن كلاً من هذين الاتجاهين تفرع إلى فرعين رئيسيين، فرع محافظ وفرع راديكالى تقدمى، هكذا تنوع اتجاه التحديث الليبرالى إلى أيديولوچية أحزاب الإقطاعيين والرأسمالية المدينية الصاعدة، أى أفكار الليبرالية الديمقراطية البرجوازية التقليدية كما تمثلت فى حزب الوفد ــ وهو حزب الأغلبية ــ وأحزاب الأقلية، وقد تمثلت فى الإقطاعيين والرأسمالية الصناعية الصاعدة، هذا من ناحية، وذلك فى مقابل التوجه الراديكالى التقدمى الذى تمثل فى الفكر الاشتراكى التقدمى بالمعنى الأعم، بما فى ذلك الفكر الماركسى الشيوعى منذ التنظيم السرى فى قلب الوفد حتى الحزب الاشتراكى، ثم الحزب الشيوعى والحركة الشيوعية المصرية إلى اليوم، وفى مقابل ذلك شاهدنا تنوع اتجاه الأصولية الإسلامية إلى تيار محافظ تمثل فى الأساس فى حركة الإخوان المسلمين وامتد إلى ظهور الأفكار السلفية، وفى مقابل ذلك أيديولوچية الإسلام السياسى بمعنى الكلمة التى تمثلت فى «الضباط الأحرار» الذين رفعوا شعار الأوتوقراطية السياسية والقومية العربية فى دائرة إسلامية فى آن واحد.

هذا العرض الوصفى السريع فى حاجة إلى تفصيل وافر تناولناه فى العديد من الكتابات، يدًا فى يد مع عدد من المفكرين والباحثين المصريين والعرب، بحيث إن هذا الموضوع أصبح اليوم من الثوابت التى وضعها الفكر المصرى والعربى لحياتنا العامة منذ نهضة محمد على حتى مشارف القرن الحادى والعشرين.

وإنما جهدنا اليوم للاقتراب مرة أخرى من الجوهر الدفين لأزمة مصر ينصب على محاولة إدراك علاقة كل من هذين الاتجاهين الرئيسيين للفكر المصرى المعاصر، وهو الفكر الذى صاغ فكرية الطلائع المصرية والكادر السياسى والفكرى المصرى بأسره،

بالإطار الذى تمت فيه تلك الصياغة، الإطار الجغرافى والثقافى العام المحيط بالعملية المصرية ذات الجناحين.

وهنا نلتقى مرة أخرى، والمرّة تلو المرّة بـ«عبقرية المكان»، المكان الذى يحدد ويحاصر، وكذلك يلهم بقدر ما تتيح ظروف المرحلة التاريخية التى يتم فيها هذا التفاعل.

الاتجاه الأول اتجاه التحديث الليبرالى، دخل فى عملية دراسة نقدية واستيعاب وتطوير لفكر عصر النهضات والثورات البرجوازية والصناعية والعلمية فى الغرب، وفى أوروبا على وجه التحديد، وذلك فى المرحلة بالذات التى بلغت فيها حضارة أوروبا أوجها، أى فى القرن الثامن عشر وطروحاته فى مطلع القرن التاسع عشر على أرض مصر من خلال الصراع بين الغزو الفرنسى وما صحبه من أفكار «البعثة العلمية» من ناحية، وصحوة الحركة الوطنية بقيادة الأزهر، ثم دولة محمد على، ثم تجديد التعليم والفكر على أيدى رفاعة الطهطاوى وصحبه من ناحية أخرى، أى أن حركة التحديث الليبرالى استطاعت أن تفيد من حركة الفكر الأوروبى.

وقد بلغ أوجه، ومن ثم كان التعاون مع هذا الفكر والإفادة بالنقل فى الأساس، ولكن أيضًا بالاستيعاب النقدى كما فعل رفاعة الطهطاوى، وعلى مبارك ومن تلاهما بمثابة المحرك الإيجابى لتطوير فكر التحديث الليبرالى، على الأقل خلال القرن التاسع عشر بشكل واضح، ولو انتقلنا إلى التوجه الثانى، اتجاه الأصولية الإسلامية فسوف ندرك على التو أن هذا التوجه جاء نتيجة التفاعل مع ما قدمه الغرب، خاصة فى المجال الأيديولوچى، ولكنه تفاعل اتخذ شكل الصراع، رفضًا للموجة الغربية، وتأكيدًا للخصوصية الحضارية، التى ارتأى فيها أصحاب هذا التوجه أنها الإسلام، ليس فقط فى المقام الأول، وإنما على وجه العموم دون استثناء.

وفى كلمة: فإن الاتجاهين التكوينيين الرئيسيين للفكر المصرى الذى صاغ عقول وثقافة الطلائع المصرية السياسية والفكرية كان يتصف بأنه فكر التعامل الجدلى مع فكر أوروبا فى نهاية مرحلة نهضتها الكبرى، أى فى بدايات القرن التاسع عشر.

ثم دخلت أوروبا الاستعمارية منذ نهاية القرن التاسع عشر ـ وخاصة فى النصف

الأول من القرن العشرين ـ فى مرحلة التأزم: فمن ناحية ـ وفى الأساس ـ الحركات والثورات والحروب التحريرية الوطنية لشعوب وأمم الشرق، وصحوة ثقافاته وحضاراته على اتساع الشرق الحضارى كله من المغرب إلى بحار الصين واليابان والمحيط الهادى.

ثم انتقال مركز ثقل الغرب من دول أوروبا الغربية إلى شمال القارة الأمريكية، إذ تمركز فى الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الأولى، وبلغ أوجه فى الحرب العالمية الثانية، وخاصة بعد نهاية نظام القطبية الثنائية الغربية وتفرد الولايات المتحدة بمكانة دولة هيمنة القطب الأوحد.

فى هذه المرحلة ـ كما يعلم الناس فى عالم اليوم ـ لم تقدم حضارة الغرب الجديد الذى يمكن أن يحيا، انتقل الموضوع من الإنتاج والاختراع والابتكار إلى الوظيفية وأيديولوچية السوق والاستهلاك، وانتقلت الثقافة إلى مستوى الإعلام ثم الإعلان، والإبداعية الفكرية إلى المهرجانات والاحتفاليات والتقليد، وقد بلغ الأمر أننا على أرض المحروسة بدأنا نحتفل منذ قرن بقسط وافر من أفكار ومفكرى ومنظرى أيديولوچيات الغرب فى مرحلة تأزمه، وارتفعت عندنا أسماء حوصرت فى أوطانها بسياج من النقد الجذرى، ودخلت مجال عزلة، إلا فى حلقات ضعيفة من الإعلام العدمى والصهيونية على وجه التخصيص، وقد تصور النبهاء فى بلادنا ـ الذين صعدوا إلى المقام الأول بفضل التعامل مع الغرب فى مرحلة تأزمه ـ أن هؤلاء يمثلون طلائع الغرب، بينما هم معالم ردته وتأزمه.

وهنا جاءت مرحلة معاهدة كامب ديڤيد التى عزلت مصر عن العالم الأوسع وحاصرتها فى دائرة السياسة الأمريكية، وقد أصر العملاء الحضاريون على أن الفكر المحاصر ما زال يمثل صعود الفكر الغربىفى عصر نهضته وكبريائه وشموخه، بينما هو الآن فى مرحلة التأزم التدريجى لكل من يتعامل معه فى القلب.

وفى مقابل هذا الموقف الغريب الذى تردت به أحوال الدائرة العربية ـ خاصة مصر ـ منذ كامب ديڤيد، ابتعدت مصرنا المحروسة عن العالم الأوسع منذ أن كانت من رواد تغييره فى مؤتمر باندونج فى ربيع لن ينساه كل من عاصره، ألا وهو ربيع عام ١٩٥٥ـ مؤتمر باندونج الذى أعلن صحوة شعوب الشرق.

وطغت موجة الانفلات المفروضة على العقل المصرى على خصوصية تاريخ مصر منذ محمد على وإبراهيم باشا حتى باندونج، توجه إبراهيم إلى الدائرة العربية عبر حروبه فى الشام، وإدراك الحزب الوطنى المصرى فى عصر إسماعيل، ثم ثورة ١٨٨١ حتى مصطفى كامل ومحمد فريد على وجه التخصيص، إن مصر جزء مهم من الشرق الحضارى، وقد حيت جريدة «اللواء» لسان حال الحزب الوطنى انتصار أسطول اليابان على أسطول روسيا فى معركة تسوشيما البحرية الكبرى تحية ساطعة، على أنها تمثل صحوة الشرق، أى الشمس الطالعة Asahi.

وقد امتد هذا التوجه عبر التنظيم السرى إلى حزب الوفد، ثم مجموعة طلعت حرب باشا لبناء صناعة وطنية حول بنك مصر حتى تأسيس «جامعة الدول العربية» على أيدى الوفد عام ١٩٤٥، ومن بعده توجه الحركة التقدمية المصرية حول ثورة ١٩٤٦ إلى مفهوم جبهة الثورات التحريرية الوطنية والتقدمية ضد الإمبريالية حتى وصل «الضباط الأحرار» إلى باندونج فى ربيع ١٩٥٥. كل هذا انزوى!!

انزوى فى اللحظة التى بدأ فيها الشرق الحضارى مسيرته الشامخة للصعود. عالم اليوم، عقدان فقط بعد انهيار نظام القطبية الثنائية الغربية عام ١٩٩١، ثم عالم يتجه نحو إدراك أن صحوة آسيا الشرقية حول الصين، يدًا فى يد مع روسيا عبر «منظمة شانجهاى للتعاون»، وكذا تقدم جنوب شرق آسيا، ونصف القارة الهندى وإيران، تواكب فى القارة حيث يحيا ثلثا البشرية صحوة دول وشعوب وثقافات أمريكا الجنوبية والوسطى اللاتينية.. هذا بينما لم يتقدم مشروع الوحدة الأوروبية إلى أبعد من بعض نواحى التكامل الاقتصادى خاصة والتجارى، وإعلان حسن النيات التوحيدى ما أمكن، فى المجال الخارجى والعسكرى، وهى أمور ما زالت بعيدة المنال حتى الآن. العالم يتغير بإيقاع لم يشهده التاريخ من قبل. مركز ثقل العالم كله ينتقل باعتراف أكبر خبراء الجيوسياسة والجيوإستراتيجية الغربية أنفسهم، من الغرب حول الأطلنطى إلى دائرة الشرق حول الصين والمحيط الهادى، ونحن منها وفى قلبها، ورغم هذا يظل الجمود والتوهان وكأن شيئًا لم يحدث، وكأن العالم لا يتحرك، وكأننا فى جمود، ومكتوب علينا أن نظل فى متاهة من التوهان، وفى غيبوبة من التغييب.

ومن هنا كان لزامًا علينا أن نواجه بصراحه مسألة الصياغة التاريخية لتكوين

الطلائع المصرية الفكرية والسياسية دون استثناء فى كل من الاتجاهين الرئيسيين وما تفرع منهما. أى أن ندرك أن القالب الذى تمت فيه صياغة هذه الطلائع إنما هو القالب الغربى الأوروبى على وجه التدقيق فى مرحلته الأولى، وقد أكملت عليه الولايات المتحدة بإضافاتها خاصة التكنولوچية والمعلوماتية والاستهلاكية منذ الحرب العالمية الثانية.

ومعنى هذا أن هذه الطلائع فاتها أن تلتحق بركب العالم الجديد الطالع من حولنا بشكل ملفت وإيقاع لم يشهده التاريخ من قبل. الغرب ـ وخاصة الولايات المتحدة ـ تلتفت إلى هذا الجديد بفزع واهتمام ولكن دون استهتار، وإن بدأت تدرك عجزها فى إجهاض تغيير العالم. أوروبا ما زالت تتأرجح بين التبعية والانكماش للحفاظ على ما كان، ومحاولة إدراك الجديد، لكن دون التجرؤ على مشاركته خشية فقدان مكانتها المركزية التى زالت.

مصر فى العالم الجديد

اللافت فى هذه اللحظة التاريخية حقيقة ما تم فى أثناء الانتخابات الرئاسية، وخاصة الانتخابات البرلمانية لمجلس الشعب فى مصر فى نهاية عام ٢٠٠٥، ذلك لأننا لم نشهد ولم نقرأ أن أحدًا من الأحزاب ـ سواء الحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة ـ أو حتى جماعة الإخوان المسلمين، نقول: لم نشهد أن هذه القوى التكوينية للساحة السياسية والفكرية المصرية تقدمت برؤية واضحة، دعنا من البرنامج التفصيلى، لسياسة خارجية مصرية، ولو إلى حد، دعنا من الاختلاف الجذرى مع المألوف، وكأن السياسة الخارجية أصبحت كمًا مهملاً، فوق البيعة كما نقول، بينما كانت هما رئيسيًا وعنصرًا تكوينيًا مضيئًا لبرامج الأحزاب المصرية كافة منذ نشأتها، وكذا لمختلف الأنظمة السياسية التى توالت على حكم مصر منذ محمد على حتى حرب أكتوبر.

غياب الاهتمام بالسياسة الخارجية المصرية ـ الرؤى والبرامج ـ أبلغ ما يكشف عن تراجع الحياة السياسية المصرية وانحدار الفكر السياسى، وذلك فى مرحلة تنطلق فيها مجتمعات وأمم ودول العالم ـ خاصة الشرق الحضارى الأوسع ـ إلى وثبة لم يشهدها التاريخ منذ القرن الحادى عشر. مرة أخرى: وثبة نحن فى قلبها ومن أهلها.

لماذا تقدم الشرق، وتأخرنا؟

الحديث عن الشرق الحضارى الذى نحن منه وفى قلبه، يجعل لزامًا علينا ـ لو أردنا الوفاء لروح هذا الاقتراب من الجوهر ـ أن نقارب بين ما حدث على أرضنا وما زال، وما تم فى بلدان الشرق الكبرى الرئيسية الأخرى.

هذه مثلاً الصين، وكذا اليابان، وإلى درجة أقل الهند وڤيتنام. الصين واليابان وكذا كوريا، استطاعت أن تلهم من تراثها الفكرى الذى قدمته على مر الأجيال حضارتها الكونفوشية على تنوع معالمها الثقافية الوطنية، خاصة التاووية فى الصين، وفلسفة الدين فى اليابان وكوريا. لم يستطع الغرب وموجاته الاستعمارية والإمپريالية الواحدة تلو الأخرى حتى بلغت أقصى درجاتها فى ضرب مدن اليابان بالقنابل الذرية وسحق جيوش كوريا وإحراق ڤيتنام، لم تستطيع أن تنال من استمرارية النسيج الفكرى فى عمق هذه الدائرة الحضارية، وقد ترتب على ذلك أن اصطدام دول وشعوب شرق آسيا بالحضارة الغربية الغازية لم يؤدِ إلى تفتت فى الداخل ما دام أن النسيج الفكرى الحضارى سليم فى الأعماق. ومن هنا كان تساؤل موجات التحديث على مختلف اتجاهاتها فى هذه الدائرة العظمى تسعى إلى إعمال التراث الحضارى الحى الذى ما زال يدب فى أركانها مع عناصر النهضة الصناعية والتقدم التكنولوچى القادم من الغرب فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وقد وضح هذا بجلاء فى ثورات الصين المتتالية خلال القرن التاسع عشر من ثورة التايپينج إلى البوكسر، وهو المسار الذى تأكد من فلسفة الرئيس ماو تسى تونج ـ خاصة ـ ومن بعده فى أيديولوچية وبرنامج الحزب الشيوعى الصينى الذى وضع ما أطلق عليه «فكر ماو تسى‌تونج» جنبًا إلى جنب مع «الماركسية اللينينية» مصدرًا لهذه الأيديولوچية. وليست عبارة «فكر ماو تسى تونج» إلا تأكيدا للتمسك بفاعليه التاووية، بوصفها الوريث الراديكالى للكونفوشية، التى نادى بها ماو تسى تونج منذ شبابه حتى الثورة وبناء الدولة الاشتراكية مع امتزاجها بالفكر الاشتراكى القادم من الغرب. وكذا تشهد الظاهرة نفسها بأشكالها المتنوعة فى اليابان وكوريا وڤيتنام.

من هذه الخصوصية التى تميزت بها نهضة شعوب وأمم مختلف ثقافات دائرة الحضارة الكونفوشية فى شرق آسيا جاءت قوة ووضوح الرؤية التى اتسمت بها مختلف

التيارات الأيديولوچية لطلائع آسيا الشرقية منذ منتصف القرن التاسع عشر، أى منذ ثورة التايبينج ومن بعدها أيديولوچية نهضة اليابان فى عهد الإمبراطور ميجى.

لم تستطع «الموجة الغربية» التى كشف عبد الفتاح صبحى وحيدة عن آثارها المدمرة على صياغة شخصيتنا الثقافية الوطنية، لم تستطع أن تنال من تمايز أيديولوچيات آسيا الشرقية وتمسكها بخصوصيتها فى مرحلة الصدام مع الإمبريالية ووثبتها التحريرية تجاه النهضة. من هنا نرى ـ مثلاً ـ كيف أن أيديولوچية الرأسمالية فى اليابان ـ وكذا كوريا ـ لا تَمُت بِصلة إلى رأسمالية السوق الاستهلاكية المبتذلة التى اكتسحت الولايات المتحدة ودغدغت أركان الحضارة الأوروبية فى عصرنا. ذلك أن الرأسمالية فى مفهوم اليابان تعنى تعبئة الطاقة الوطنية كلها وحشد جميع الطاقات والفئات لتحقيق الوثبة، وارتفاع شأن اليابان ـ فى المقام الأول ـ بين الدول الصناعية فى العالم، وقد تجلى ذلك مثلا فى أن العادة قد جرت على ألا تزيد نسبة الفوائد التى يتم توزيعها على المساهمين عن ٤ ٪ فى العام، بينما توظف معظم هذه النسبة فى البحث بعيد المدى للوثبة التكنولوچية فوق رؤوس الأنداد. والموضوع نفسه يتجلى على أعلى صورة فى الصعود السلمى الصاروخى للصين العملاقة التى تحقق أعلى معدل تنمية فى تاريخ البشرية، واستطاعت أن تؤكد التمسك بالشخصية الحضارية القومية، وإعمال سياسة اقتصاد السوق المشتركة ذات الخصوصية الصينية يدًا فى يد مع السَّعْى إلى بناء حضارة روحية اشتراكية جديدة، وهى العلامة المميزة لعهد رئاسة هو جينتاو الحالية، وهو يواصل رسالة قائد الثورة ومؤسس جمهورية الصين الشعبية الرئيس ماو تسى تونج، واستمرار ذلك فى عهد زيانج زيمين، رغم بعض التأرجح، حتى تولى الرئيس دنج هسياوينج رئاسة الحزب والدولة فى ١٩٧٧.

إلى الذين يتصورون أن اليابان وكوريا الجنوبية قد وقعتا فى إطار القالب الحضارى الأمريكى يكفى أن يقارنوا ـ لو تفضلوا ـ بين أيديولوچية وبرامج ومستوى الكوادر السياسية والاقتصادية التصنيعية لكل من اليابان وكوريا بالمقارنة مع جماعات رجال الأعمال ودعاة التبعية والانبطاح وبيع الاقتصاد الوطنى فى قطاع واسع من عالمنا العربى وأرضنا المحروسة منذ سنوات. هناك فارق فى الأعماق بين الثقافة الوطنية وما أتاحه التمسك بها من تكوين أجيال متتالية من الكادر الوطنى فى وجه الاحتلال

والحصار واختراق العولمة المهيمنة من ناحية، وبين الاستسهال والتراضى والانبطاح من ناحية أخرى. ومن هنا نتبين ـ ومعنا كل المؤمنين والوطنيين المخلصين ـ أنه لا سبيل إلى كسر الانكسار، لا سبيل إلى تفكيك هذه الغيبوبة، جو الضياع والتوهان والانبطاح والرضا والكآبة الذى يسمم سماء مصر، إلا بإقامة جبهة وطنية متحدة تجمع بين مدارس الفكر والعمل الوطنية دون أدنى استثناء، وحول العروة الوثقى المقدسة بين شعب مصر وجيش الوطن، وذلك من أجل تحقيق ثورة ثقافية بكل معانى الكلمة تزيل كابوس التبعية والتغييب، وتفتح الطريق نيرًا أمام نهضة حضارية نحن فى أمس الحاجة إليها.

ومن هنا انخفضت قدرة الأمة على إدراك حقيقة المخطط الإستراتيجى الحضارى المتصل، وكذا كيفية مواجهته وتحديد الثمن.

من هنا جاءت حقبة التوهان بعد التغييب، واليأس بعد الأمل، والضياع بعد المشروع.

من هنا ـ إذن ـ تبدأ اليوم خطوة جديدة من رحلتنا فى سبيل مصر.